Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

The 10th International Scientific Conference

Under the Title

"Geophysical, Social, Human and Natural Challenges in a Changing Environment"

المؤتمر العلمي الدولي العاشر

تحت عنوان "التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والانسانية والطبيعية في بيئة متغيرة"

25 - 26 يوليو – تموز 2019 - اسطنبول – تركيا

http://kmshare.net/isac2019/

A geopolitical analysis of Iraqi-Turkish relations after 2003

Zena kamal khorsheed

Koya University, Kurdistan Region -Iraq

zena.kamal@koyauniversity.org

Abstract: This document shows the two countries have sought to develop their relations since the Turkish recognition of Iraq in 1927 based on their common interests, especially since these two countries have common borders and common issues such as water, the Kurdish issue and the presence of Turkmen minority in Iraq and oil. There is no doubt that the Iraqi-Turkish relations have undergone a role characterized by the royal and republican covenants developed friendly relations, especially during the era of the royal era when the Iraqi-Turkish alliance was held in 1955 and later developed into the Baghdad Pact. This development continued in the republican era during the 1970s and 1980s and at all levels These relations have affected the tension and the difference recently, especially after the invasion of Kuwait in 1990 by the Iraqi forces and Turkey adopted a hostile attitude to Iraq throughout the period from 1991 to the fall of the Iraqi regime in 2003.There has been a positive turn in the Iraqi-Turkish relations as a result of the occupation of Iraq by a country that was an ally of the Turks is the United States of America, especially after the emergence of the Justice and Development Party led by President Recep Tayyip Erdogan of modern Islamicism, which paved the way for the development of relations between the two countries horizontally and vertically

Turkey followed the events and it was necessary to adopt a different foreign policy parallel to the existing events in line with its political and economic interests under the circumstances and problems that were still stuck between the two countries, including the problem of Kurds, water, Turkmen minority and others.

Keywords: Foreign Policy, Turkey, Iraq, geopolitical security, Kurds

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام 2003

د.زينة كمال خورشيد
مدرس الجغرافية السياسية
جامعة كوية / اقليم كوردستان العراق

الملخص

العراق وتركيا دولتان جارتان تربطهما علاقات تاريخية، ثقافية واقتصادية، وقد وسعيا لتطويرعلاقاتهما منذ الاعتراف التركي بالعراق عام 1927 انطلاقاً من مصالحهما المشتركة –لاسيما– وان هاتين الدولتين تربطهما حدود مشتركة، وقضايا مشتركة،كالمياه، والقضية الكوردية، ووجود الاقلية التركمانية في العراق، والنفط .

لاشك ان العلاقات العراقية التركية مرت بأدوار، اتسمت في العهدين الملكي والجمهوري بعلاقات ودية متطورة، ولاسيما خلال حقبة العهد الملكي عندما عقد الحلف العراقي التركي عام 1955 والذي تطور فيما بعد الى حلف بغداد، واستمر هذا التطور في العهد الجمهوري خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، وعلى كافة الاصعده السياسية والاقتصادية والامنية .

الا ان هذه العلاقات شابها التوتر والاختلاف بعد غزو العراق للكويت عام 1990، إذ تبنت تركيا موقفا معاديا للعراق طوال المده الواقعة من عام 1991 وإلى سقوط النظام العراقي عام 2003، واحتلال العراق من قبل دولة كانت حليفة للترك وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وصعود حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان ذو النزعة الاسلامية العصرية للحكم في تركيا، ذلك الحدث الذي غير من مجريات الامور وسياسات دول المنطقة، فحدثت إنعطافة إيجابية في العلاقات العراقية التركية والتي مهدت لتطوير العلاقات بين البلدين أفقياً وعمودياً.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

واكبت تركيا الاحداث وكان من الضروري ان تنتهج سياسة خارجية مغايرة وموازية للاحداث القائمة بما يتلائم مع مصالحها السياسية والاقتصادية في ظل الظروف والمشاكل التي كانت ولازالت عالقة بين البلدين منها مشكلة الكورد، والمياه، والاقلية التركمانية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الكُرد، العراق، تركيا، السياسة الخارجية، الأمن الجيو سياسي

المقدمة

افرزت المتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة –لاسيما- بعد عام 2003 مجالاً جيوسياسياً معقداً ومتشابكاً فبغزو الولايات المتحدة الامريكية للعراق واحتلاله له، لم تتوقف عند ذلك فقط وانما اجتهدت بتدمير الدولة العراقية، وتحطيم البنى التحتية للاقتصاد الوطني العراقي، وقتل مئات الالاف من المدنيين، وزج الالاف في السجون والمعتقلات، وتشريد اكثر من خمسة ملايين عراقي داخل العراق وخارجه، والقتل على الهوية بتشجيع النعرات الطائفية [(1)] كل هذا ورافقتة اجندات التقسيم، مما اوحى للدول المجاورة للعراق ان هناك نقطة تحول ستؤثر على سياسات تلك الدول ومن الممكن ان تغير خارطة المنطقة برمتها، وتغيّر ايضاً تحالفاتها الاقليمية والدولية، هنا كان لابد على دول الجوار – ولاسيما – تركيا من رسم سياسة خارجية وعلاقات دولية مغايرة تبعاً لتغيرات المنطقة، وتكمن اهمية الدراسة بمعرفة المتغيرات الداخلية لكلا الدولتين اضافة للمتغيرات الاقليمية والدولية وتأثير تلك المتغيرات على سياسة كل من تركيا والعراق، وتسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على دولتين لهما حدود مشتركة ولهما تاريخ حافل اضافة لموقع استراتيجي مهم، فالهدف من هذه الدراسة هي ابراز دور المتغيرات والثوابت والمحددات في رسم وتوجيه العلاقات بين تركيا والعراق كما واعطاء تصور مستقبلي الى ماستؤول اليه الامور نتيجة المعطيات التاريخية والاحداث الشاملة للمنطقة، من خلال التركيز على مشهد الوضع القائم والتطور والتحسن، واستبعاد مشهد الصراع.

ولابد لنا ان نبين اشكالية هذه الدراسة والتي من الممكن ان نضعها في سؤالين مهمين اولهما: كيف اثرت الثوابت وكيف اثرت المحددات في رسم علاقات دولية وسياسة خارجية لكلا الدولتين؟ وثانيهما: كيف اثر احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق، وما تلا ذلك من سيطرة الاحزاب الدينية الشيعية على نظام الحكم والذي ادى لجعل العراق دولة هشة، وعن الحدود الزمنية للدراسة فلقد اتخذت الدراسة من السنوات بعد عام 2003 فترة بدء الدراسة وذلك لانها نقطة تحول في في تاريخ العراق بل وفي المنطقة اجمع، مع الاستعانة بالسنوات السابقة لهاتين الدولتين لما لهما من جذور مشتركة وعميقة من الصعب ابعادها عن الدراسة.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ولقد تطلب منا تقسيم المادة العلمية الى ثلاثة مباحث سبقتها مقدمة وتلتها نتائج وتوصيات

المبحث الاول: ثوابت السياسة التركية تجاه العراق.

المبحث الثاني : محددات العلاقات العراقية التركية.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية.

المبحث الاول: ثوابت السياسة التركية تجاه العراق

يبقى الجيوبوليتك من أهم واقوى العناصر التي تظهر اهمية العلاقات العراقية التركية وتبقى العوامل الجغرافية من اهم العوامل المؤثرة في توجيه السلوك السياسي الداخلي والخارجي، وما تفرزه تلك العوامل من انعكاسات ونتائج في حيثيات العلاقات الدولية والتي تسمى بالجغرافية السياسية . وعلى الرغم من التطور التكنولوجي الذي تميز به وقتنا الحاضر الا ان لازالت العوامل الجغرافية تلعب دوراً مهماً في قوة الدولة وعلاقاتها الخارجية والداخلية.

اهتمت تركيا بالعراق بصورة اعمق بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003 فالحدث كان له ابعاد كبيره على الساحة الاقليمية والدولية مما جعل تركيا ودول الجوار تعيد حساباتها وترتب اجندات سياستها الخارجية اتجاه العراق، على الرغم من احتلال القوات الامريكية للعراق، وسيطرة الاحزاب الاسلامية، وغياب الامن، وظهور تنظيمات غير معروف جهاتها، ودخول منظمات مساعدات انسانية ومنظمات مجتمع مدني غير معروف جهات تمويلها، هذا كله دفع بتركيا الى الاهتمام بالشأن العراقي.

فضلاً عن ذلك هناك الشأن التاريخي، فتركيا تعتبر الموصل وكركوك ضمن خارطتها فتركيا مقتنعة بضم الموصل الى ولايتي بغداد والبصرة وتكوين العراق كدولة سببه النفط، وتشكيلة الشعب المذهبية، هنا تركيا اضطرت للتخلي عن كركوك والموصل بضغوط بريطانية – فرنسية حيث تخلت تركيا رسميا عنهما في معاهدة وقعت عليها تركيا في 5/حزيران/ يونيو/ 1926 [(2)]

تجمع بين الدولتين حدود برية مشتركة تمتد على مدى 367 كلم، وهو ما يغذي ثنائية التأثر – التأثير على طرفي الحدود وفي الاتجاهين، لاسيما على مستوى العلاقات التجارية والروابط الاجتماعية – الثقافية والتأثيرات السياسية –

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الاستراتيجية. كما كان العراق جزءاً مهماً من أراضي الدولة العثمانية وحظي باهتمام خاص طوال تلك الفترة باعتباره عمقاً جغرافياً للأناضول وأرضاً لحضارة مدنية سابقة كانت الدولة العثمانية.

ويحظى العراق بأهمية استثنائية بالنسبة لتركيا وسياستها الخارجية فموقع العراق ضمن "المناطق البرية القريبة"، وهي مناطق الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، التي نظرَّ لها مهندس السياسة الخارجية ورئيس الوزراء التركي السابق أحمد دود أوغلو في كتابه المعروف "العمق الاستراتيجي – موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" لأهميتها وضرورة اهتمام تركيا بها بشكل استثنائي وذي أولوية إن أرادت رفع مكانتها الإقليمية والدولية.[3]

يعد العراق وتركيا في موقع محوري في المجال الجغرافي الامر الذي اعطاهما ميزة ان يلعب دوراً في المجال الجيوسياسي، ويضاف على موقع تركيا الى مايحدها من المياه من ثلاث جوانب مما جعلها تسيطر على الممرات المائية وتتحكم بمضيقين مهمين هما البسفور والدردنيل، كونهما معابر الى اوربا، كما ان تركيا تعد معبراً موصلاً بين الشرق والغرب يفصلهما البحر الاسود عن شرق البحر المتوسط [4] وكما موضح بالشكل رقم (1)

خلق هذا الموقع للبلدين تأثيرات حضارية إذ إن تركيا التي احتلت العراق مئات السنوات، كانت مؤثراً أساسياً في تغيير عاداته وتقاليده وتاريخه، وربط جزء من هذا التاريخ بالسلطنة العثمانية التي كان العراق جزءاً منها فلقد دخل الخلافة العثمانية معظم اجزاء الوطن العربي منذ اوائل القرن السادس عشر الميلادي.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

شكل رقم (1) يوضح موقع كل من تركيا والعراق والدول المجاورة

فتركيا من موقعها هذا عدّت عملاق إقتصادي منافس حتى للدول الأوروبية تصدر للعراق الكثير من المنتجات الأساسية، مع تواجد كبير للشركات التركية التي تساهم في عمليات إعادة الإعمار وبناء البنية التحتية للعراق، فضلا عن أن أهم أنابيب النفط التي يصدرها العراق تمر عبر موانئ تركيا، ما يجعلها تسيطر على مصدر دخل مالي كبير، وبالتالي فالعراق يعتمد على تركيا وهذا الاعتماد الاقتصادي يرتبط بالاستقرار السياسي.[5] للمنطقة وللعراق.

وهنا لابد من التوضيح ان السعودية بدأت تنافس تركيا، وتعدّ الان عملاق صناعي بنظرة مستقبلية إيجابية، إذ تملك حالياً مشاريع صناعية كبيرة وتعمل على مشاريع المستقبل القريب مع وجود شركات سعودية برؤوس أموال كبيرة

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

مستعدة للاستثمار والمنافسة، هذا وبعد ان تولّى مُحَمَّد بن سلمان مهامه كولي عهد، حيث خطى خطوات عملاقة في تاريخ السعودية وبدأ بالانفتاح نحو العالم ومنهم العراق.

تدهورت القوة الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، فبعد انتشار الفساد المالي والإداري وغرق الحكومة العراقية في الأزمات الإقتصادية وفقدان القدرة الصناعية والإنتاجية والبنائية تحول العراق إلى بلد مستورد من الدرجة الأولى يعتمد في كل شيء على الدول المحيطة به خاصة ايران وتركيا.

تتخوف السياسة الخارجية التركية من اختلاف الفكر السياسي المحيط بالعراق، فلقد لعبت ايران دوراً كبيراً بعد عام 2003 ولازالت تسيّر الحكومة العراقية، ومستمرة في تصدير سياستها، وفي المقابل هناك السعودية ذات الفكر الوهابي والذي يحاول وبقوة ان يقود المنطقة بسياسة خارجية شابة وقوة ناعمة.

فالدول الثلاثة المحيطه بالعراق من ثلاثة جهات، السعودية وتركيا وإيران، كل لديه مواقف سياسية مختلفة مع الأخر، ومختلفة تجاه قضايا حاسمة، مثل مكافحة الإرهاب وتعريفه، والانفتاح وحجم العلاقات مع الغرب، ودعم القضية الفلسطينية، وصولاً إلى شكل نظام الحكم. فعلى سبيل المثال العراق لايستطيع التعاون مع الولايات المتحدة التي تسعى إلى مواجهة إيران، لأن هناك تأثيرات دينية حضارية وسياسية، إذ كانت ايران راعية للإحزاب الحاكمة في العراق.

إن الاعتبارات التي جعلت من تركيا لاعباً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط هو الدعم الأمريكي لها لموازنة الدور الإيراني في المنطقة، إذ تمثل الدعم الأمريكي لتركيا من خلال الميزة الاستراتيجية التي وفرها موقعها المميز جغرافياً ووجود القاعدة الجوية لحلف شمال الأطلسي وهي قاعدة أنجرليك التي وفرت غطاءً جوياً لقوات التحالف في مرحلة التسعينيات لضرب الأهداف العراقية ومراقبة منطقة حظر الطيران التي فرضت على العراق بعد أحداث احتلال الكويت عام 1990، وما ترتب عليها من تداعيات على أمن المنطقة، لهذه الاعتبارات وجدت الدول –لاسيما الخليجية – أن تجعل من الطرف التركي موازياً لنفوذ إيران في الشرق الأوسط بعدما تزايد نفوذها الإقليمي بعد احتلال العراق [6].

ومن ثوابت سياسة تركيا في علاقتها اتجاه العراق عدم السماح لايران بممارسة اي نفوذ داخل العراق واذا كانت لابد من اقامة مناطق حكم ذاتي متعدده فإنها تعارض إقامة منطقة حكم ذاتي للشيعة في الجنوب وتفضل ان تكون تابعة لبغداد[7].

تعدّ تركيا تاريخياً الراعية لتركمان العراق سياسياً وثقافياً واجتماعياً وتربطها بهم علاقات خاصة جداً صاغتها حقائق التاريخ والعرق والثقافة، وقد أولاهم حزب العدالة والتنمية تحديداً اهتماماً خاصاً بهدف تقوية دورهم في صياغة مستقبل

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

العراق من جهة ولتعميق علاقاتهم مع تركيا من جهة أخرى. وتحظى كركوك باهتمام تركي خاص للحفاظ على نسيجها العرقي المتنوع، وكذلك لأهميتها الاستثنائية في ملف الطاقة الحساس جداً بالنسبة لأنقرة. [8]

تركيا وعلى مدى عقود كثيرة تولي الاهتمام لموضوع القضية الكوردية والحكم الذاتي والفيدرالية، فهي على يقين ان مايقوم به كورد العراق اليوم من السعي لدولة كوردية مستقلة أو كونفيدرالية (عاصمتها مدينة كركوك الغنية بالنفط)، الامر هذا سيعزز التطلعات إلى كيان مماثل في صفوف السكان الكورد الكثيري العدد في تركيا وايران وسوريا، فالمخاوف التركية تعكس القلق العميق الذي يداخل تركيا فيما يتعلق بالأثر الملموس الواضح لاستقلال كوردي أو لحكم ذاتي قوي في العراق على سكانها الكورد.. إن الأتراك يعون جيداً كيف حقق الكورد العراقيون لأنفسهم موقفا مميزاً نتيجة تأييدهم المطلق للإطاحة بنظام صدام حسين في العراق وبتأييد لإحتلال قوات التحالف للعراق.

يبقى الملف الاقتصادي أحد أهم ثوابت السياسة التركية إزاء العراق، الذي يبرز كأحد أهم الشركاء التجاريين لأنقرة من حيث التجارة البرية والغاز الطبيعي والاستثمارات التركية في العراق وعمل شركات البناء والإنشاءات التركية على أراضيه، كما يمثل العراق وخصوصاً اقليم كوردستان أحد ضمانات أمن الطاقة التركي باعتبار ضمن البدائل التي يمكن أن تخفض من مستوى الاعتماد التركي على الغاز الروسي والذي يبلغ حالياً 55% من احتياجات انقره وبالتالي فثمة حرص تركي على علاقات أكثر من جيدة مع العراق، أو على الأقل عدم تدهورها رغم الملفات الخلافية بين الطرفين.

تركيا تدرك تماماً تواجدها في الساحة العراقية التي تتطلب المزيد من الشركات للعمل في مجالي الاعمار والاستثمار لاسيما أن انتهاء الازمة الامنية والاقتتال الدائر في الساحة العراقية يعني توفر فرص كبيرة للشركات التركية في مجال اعادة الاعمار، والحاجة الكبيرة ايضاً لمختلف انواع السلع والبضائع والخدمات التي تتطلبها المناطق محل النزاع[9]

حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق

السنوات	2003	2012	2017
حجم التبادل التجاري	900 مليون دولار	10 مليار دولار	10 مليار دولار*

على الرغم من هذا التاريخ الحافل بالاختلافات والتوترات، تجمع البلدين مصالح وقضايا مشتركة لا يمكن الاستهانة بها على الصعيدين الاستراتيجي والتكتيكي وهي:

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

- الجوار الجغرافي.
- الاقلية التركمانية في العراق.
- الكورد وإقليم كوردستان العراق.
- النفط وتصديره وأمن الطاقة.
- المياه (نهري دجلة والفرات).
- التجارة البرية والمنافذ الحدودية.
- مكافحة الإرهاب (القاعدة وداعش)
- وجود جالية عراقية كبيرة في تركيا كمقيمين ولاجئين.

وغيرها من العوامل التي تجعل ثنائية التأثير بين الطرفين حاضرة وبقوة على المدى البعيد. كما أن المصالح المشتركة كثيرة وعميقة.

المبحث الثاني : محددات العلاقات العراقية التركية

يتمتع كل من العراق وتركيا باهمية جيو ستراتيجية، حيث يعدّان قلب الشرق الاوسط النابض، ويتميز هذا الموقع بوجود انسجام طبيعي بين ساحاتها المركزية وخطوطها الجيوسياسية والجيوثقافية، وبين حدودها القانونية ووجود فاصل طبيعي بينهما [9] كما وتكمن اهميتهما على الصعيد السياسي والاقتصادي والامني وذلك للروابط التي تجمعهما على مر السنين فالتاريخ والثقافة انعكساً على نوعية تلك العلاقة، ولكن هذه العلاقه مرت بانعطافات سلبية في مراحل، وازدهرت باوقات اخرى، كان للاحداث الاقليمية والداخلية الدور الكبير لاسيما بعد سقوط نظام صدام حسين واحتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق ومن عمق قناعة العراق بان تركيا دولة محورية مهمة للنظام الجديد وذات وزن جيوبوليتيكي في المنطقة في وقت احتياج العراق لبناء علاقات جديده في ظل نظامه الجديد كان العراق طموحاً دوماًفي بناء علاقات جيده مع تركيا.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ثمة امور تحد من علاقة تركيا مع العراق

اولاً: تواجد حزب العمال الكوردستاني بعد أن وجد له أرضاً خصبة في كوردستان العراق، فبعد حرب الخليج الثانية نشط مقاتلو حزب العمال الكوردستاني في شمال كوردستان العراق وتحديدا في جبل قنديل وسنجار لانشاء كيان كوردي على حدود تركيا، ولان تركيا اول المتضررين من قيام هذا الكيان فقد عارضت المسعى الامريكي لاقامة اي استقلال او امتياز كوردي على حدودها ومن ثم طالبت بالحفاظ على وحدة أراضي العراق، وفي الوقت ذاته قامت بأجتياز الاراضي العراقية، عدة مرات عام 1995، كما قامت بإنشاء قوة متعددة الجنسيات للتدخل السريع تألفت منها ومن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وبلجيكا ولمنع العراق من شن حملات على الكورد في شماله، على الرغم ذلك تعارض تركيا اي تقسيم لاراضي العراق وتعتبر عملياتها العسكرية موجهة ضد الارهاب الكوردي وليس ضد السلطة العراقية [(10)] .

من المعروف ان تركيا تواجه عمليات عسكرية مستمرة من جانب حزب العمال الكوردستاني التركي تستهدف قواتها وامنها على الحدود مما يؤدي إلى قيام القوات التركية بقصف مناطق داخل كوردستان العراق، وكذلك التوغل داخل المناطق الحدودية وذلك مايجعل العلاقات بين البلدين تشهد توترات سرعان ما يجري حلها عن طريق الحوار والعلاقات السياسية والدبلوماسية، كما يضمن أمن تركيا من جهة وسيادة الأراضي العراقية من جهة أخرى، وهنا لابد من القول ان هناك قواعد عسكرية تركية داخل الاراضي العراقية وخصوصاً في منطقة بامرني بما يتطلب العمل على الاسراع بخروجها، بعد ان وقف العراق رسمياً وفعلياً ضد اي تحرك معاد لتركيا ينطلق من اراضيه، ان الحدود العراقية التركية لاتمثل تهديداً لأمن العراق من حيث تسلل قوى الارهاب او الاسلحة او ما يهدد وحدة البلاد[(11)] بقدر ماتمثل التهديد لتركيا.

إن العلاقات العراقية التركية مع كل من حكومة بغداد وحكومة اقليم كوردستان تتحدد بشكل كبير وقبل اي محدد آخر على موقف كل منها إزاء هذه المعسكرات وحق تركيا في التدخل ضدها، ولذلك نجد في تاريخ العلاقات العراقية التركية لحظات تأزم ولحظات تعاون في هذا الملف.

ثانياً: الكورد ومحاولات الانفصال إن هذا الملف من الملفات المهمة في تحديد العلاقات العراقية التركية، فهاجس الترك يكمن في وجود كتلة كوردية تقدر ب 5 ملايين شخص على الجانب الاخر من حدودها من شمال العراق، تلك التي هي امتداد لكورد تركيا والذين يقدر عددهم مايقارب من 20 مليون، ولان كورد العراق قد قطعوا شوطاً كبيراً في سبيل فرض هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية لاسيما بعد الحكم الذاتي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي بل وزاد من تخوف الترك

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

اكتسابهم ابعاد سياسية وكيان خاص بهم بعد حرب الخليج الثانية والتي تم بها تاليف حكومة مستقلة وانتخاب برلمان واستحداث مؤسسات حكومية، هذا الواقع يثير بالتأكيد مخاوف تركيا ويحرك هواجس ومخاوف علنتها واخفتها تركيا على الملأ ومن اعلى المواقع السياسية العسكرية في انقره.

لكن مايهم انقرة اكثر هو الدستور العراقي المؤقت (القانون الاداري الانتقالي) الذي وقّع في مارس/آذار/2004 والذي يمنح كوردستان وضعاً خاصاً، وإذا قرر العراقيون التوصل الى مثل هذا الترتيب الفيدرالي، ستفضل انقرة بالطبع ان تكون الحكومة المركزية قادرة على تقليص الحكم الذاتي للمناطق الفيدرالية، ليشمل من تركيز السياسة الخارجية وسياسة الدفاع والسياسة المالية في حكومة مركزية وسوف ترغب انقرة بأن تملك المنطقة الكوردية الفيدرالية المفترضة قدرة محددة للغاية على التعامل مع العالم الخارجي وبالتأكيد مع تركيا.

كما تريد انقرة ان تقع موارد النفط العراقية تحت السيطرة المحكمة للحكومة المركزية في بغداد فهي تخشى ان يوفر النفط الموارد لقوة دافعة للاستغلال الكوردي.

وعلى الرغم من ان تركيا تفهم انها لن تكون قادرة على التأثير على بغداد لتقليص الاستقلال الذاتي الثقافي الا انها سترغب بفرض قيود على سياسة التعلم الداخلية، فالقبول باللغة الكوردية على قدم المساواة مع اللغة العربية يمكن في نظر انقرة ان يغذي مطالب مماثلة في تركيا [(12)] .

هناك ايضاً موضوع الاستفتاءات وتحديداً ماأجري عام 2007 لتحديد تابعية كركوك وما أجري عام 2018 للاستقلال وعلى الرغم من عدم موافقة الحكومة المركزية عليها إلاّ انها، كلها اسباب حدت من العلاقات العراقية التركية وجعلت من تركيا في حالة تأهب وترقب لما سيؤول اليه الاوضاع.

ثالثاً: هناك انعطافة سلبية في العلاقات العراقية التركية تتمثل بخروج عن نظام المراسم في آب/أغسطس 2012 عندما قام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة مفاجئة لكركوك المتنازع عليها – ومرة أخرى دون أن يتوقف في بغداد – لمقابلة الجماعات التركمانية العراقية السياسية. وكانت تلك هي المرة الأولى التي ترسل فيها أنقرة وزير خارجيتها إلى كركوك خلال فترة دامت أكثر من ثلاثة عقود، وبذلك بعثت إشارة واضحة مفادها أن تركيا على استعداد لانتهاك العرف المقبول لدعم مصالحها في العراق. رغم ان بغداد قابلت تلك الزيارة باعتراض صارخ حتى أنها شكلت لجنة برلمانية لإدانة ذلك التحرك التركي. واستجابت تلك اللجنة بتوصيتها فرض قيود على الأنشطة التجارية التركية في العراق. وفي أيلول/سبتمبر، هددت بغداد بحجب تركيا عن جميع الفرص الاقتصادية الواعدة في البلاد عبر تعليق إصدار تراخيص عمل لشركات تركية[(13)]. وهنا وجب التوضيح فتركيا ترى لها الحق في التدخل في الشأن العراقي حسب اتفاقيتي 1926 و 1946 فبنود اتفاقية 1926

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

بينها وبين انكلترا تنص على انه في حالة تخريب وحدة الاراضي العراقية يحق لتركيا التدخل في ولاية الموصل والاراضي المحيطة بها كحماية لحياة ابناء عرقهم من خطر وتهديد الاخرين[14].

رابعاً: تعد قضية المياه من القضايا الهامة جداً والمؤثرة في السياسة الخارجية التركية وتحديداً تلك التي تتعلق بالدول التي تشترك معها، فتركيا تسيطر على منابع نهري دجلة والفرات وهما اللذات يغذيان العراق كله، فلقد شهد ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا تقلبات وأزمات تمثلت في بناء تركيا لسدود ومشاريع على منابع نهري دجلة والفرات في داخل أراضيها، ما أدى إلى نقص شديد في كميات المياه الداخلة إلى العراق وانعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري والسقي، وزيادة مساحات التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق كبيرة ما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الإنتاج والاضطرار إلى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج. ولاشك أن هذا الوضع لايمكن القبول به لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق، وذلك يستدعي اتفاقاً منصفاً مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل. صحيح ان على الحكومة العراقية اتخاذ اجراءات عملية من جانبها لأقامة السدود الصغيرة واستثمار المياه في موسم الوفرة، ولكن أي أتفاق مع تركيا سيضع الامور في نصابها ويرتب التزامات تدخل ضمن المصالح المتبادلة ومباديء حسن الجوار.

في 25 مايو 2011 رفضت الحكومة العراقية التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع تركيا حتى تضمن لها حصة مائية محددة حسب اتفاق رسمي. وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ إن ''تركيا لا تزال ترفض توقيع اتفاقية تزود بها العراق بنسب محددة''. وأضاف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الزراعة التركي عز الدين الدولة ''لا نزال نستعمل كل علاقتنا مع تركيا في موضوع ضمان حصتنا المائية''. وكان العراق قد اتهم العام الماضي تركيا وإيران بمواصلة حجب المياه عن نهري دجلة والفرات رغم هطول الأمطار والثلوج بغزارة في البلدين كليهما.[15]

خامساً: السياسة الطائفية التي انتهجتها حكومة بغداد والتي ازدهرت اكثر فترة حكم نوري المالكي وبتوليه سلطات رئيس الوزراء والقائد الاعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع ووزير الداخلية والامن الوطني وعدد اخر من الاجهزة الامنية فضلاً عن تأثيره على سلطات سيادية اخرى كالقضاء. فقد قام بتصفية طائفية للسياسيين السُّنَّة؛ فأصدر أوامر باعتقال ومحاكمة نائب رئيس الجمهورية طائق الهاشمي بتهمة تشكيل تنظيم إرهابي، وكذلك فعل مع نائبه صالح المطلق؛ حيث طالب بإقالته من منصبه. أمام هذه التطورات أثار الموقف التركي الداعي إلى ضرورة ابتعاد المالكي عن الطائفية لتجنيب العراق الأسوأ – بالإضافة إلى استضافة أنقرة للهاشمي الذي صدر بحقه قرار بالإعدام– غضبَ المالكي، وانعكس ذلك بشكل سلبي على العلاقات الثنائية بين البلدين وسط اتهامات متبادلة[16]

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

سادساً: الملف الامني وهو واحد من اخطر العوامل المؤثرة في العلاقات العراقية التركية ومحدد حيوي متغير لاسيما بعد عام 2003 فتركيا كما ذكر ترتكز على نقطتين مهمتين بخصوص سياستها الخارجية اتجاه العراق وهما:

أ- وحدة العراق (الأمن الجيوسياسي)

تعد الحكومة التركية الحفاظ على وحدة العراق ثابتا من ثوابت الامن القومي لها، وذلك على اعتبار ان تقسيمه من الممكن ان يفتح الباب واسعا امام تقسيمات اخرى في المنطقة وخوفها من ان يرسم هذا الانقسام الخط الكوردي فضلاً عن كركوك والعنصر التركماني.

ب- الاستقرار في العراق (الامن الاقتصادي)

استقرار العراق بالنسبة لتركيا مكسب استراتيجي على الصعيد السياسي والاقتصادي والاستثمار وأمن الطاقة، نظرا للتكامل الاقتصادي بين البلدين فعراق مستقر ومزدهر بالنسبة لتركيا يعني الاسهام في تحقيق امن الطاقة التركية، كل ذلك يجعل لتركيا دوراً مهماً تلعبه في توازنات العراق في البعدين المحلي والإقليمي.

أما وجه الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة فهو إلى أي مدى يمكن السماح للكورد العراقيين بالاحتفاظ بمكاسبهم التي نالوها بعد عناء عندما حصلوا على حكم ذاتي وشبه استقلال خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فمن وجهة نظر أوسع، ساءت العلاقة التركية-الأميركية من جراء سوء الفهم وانعدام الثقة الناجمين بصفة أساسية عن غياب اتفاق على مواجهة الاحتمالات المستقبلية في العراق.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية

تأثرت العلاقات العراقية التركية بمجمل احداث دارت في المنطقة فلقد كان لتولي خميني السلطة بنجاح الثورة الاسلامية عام 1979 ودخول العراق حرب معه ثمان سنوات، رافق ذلك التدخل السوفيتي في افغانستان عام 1979 ثم تلاه انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989، تبعه دخول القوات العراقية للكويت والذي ساهم بتأزم العلاقات بشكل كبير، ووقوع احداث حرب الخليج الثانية عام 1991 ثم تغير العلاقة جذرياً مع سقوط نظام صدام حسين واحتلال امريكا للعراق عام 2003،

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

هذه الاحداث كانت السبب وراء تقدم وتراجع العلاقات العراقية التركية فالسياسة الخارجية لاي دولة تعد من اهم فعاليات وانشطة الدولة لتحقيق اهدافها في محيطها الدولي والاقليمي ولان العراق مهم لتركيا نظراً للاسباب التي تطرقنا لها سابقاً فكان على تركيا حماية مصالحها داخل العراق اضافة لمصالحها الاخرى فاي سلوك سلبي وغير مدروس تصحبه عواقب تغير الاتجاهات وتغير سلوك الدولة لذلك يمكن رسم العلاقات العراقية – التركية بما يأتي:

اولاً: بقاء الحال على ماهو عليه

وهو الاكثر احتمالاً فالاوضاع في العراق تسير على وتيرة ماسارت لان الاحزاب الحاكمة والمسيطرة على دفة الحكم هي نفس الاحزاب التي جاءت الى الحكم بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003 ومن المعلوم ان الاحزاب هذه مسيطرة عليها من قبل قيادات ولاءآتهم لدول اجنبية كما ان سعيهم الدؤوب نحو ارضاء هذه الدول والحصول على مكاسب لاسرهم وحمايتهم، فالعراق اليوم بأمس الحاجة الى رجال يكون ولاؤهم للعراق ويضعون مصلحة العراق فوق كل اعتبار.

ثانياً: تراجع العلاقات

إن وضع العراق بسيادة الاحزاب الاسلامية، وسيطرة افراد على مقدرات البلد، وجعلها دولة عميقة وتابعة، والتغافل عن تطوير العراق وتطوير بنيته التحتية، فضلاً عن البطالة السائدة في البلد، وتردي الامن وسوء احوال المواطن وبوجود المليشيات التابعة لايران، ووضع الكورد وتلويحهم بالانفصال، ومحاولتهم السيطرة على كركوك التي تعدّها تركيا من ضمن محمياتها، كل هذه الامور اسباب تؤدي الى انهيار الدولة، وهنا ستكون عواقب هذه العلاقة عواقب وخيمة، نستطيع ان نقول ان الوضع الامني الذي تردى بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق وتولي نوري المالكي السلطة وسوء العلاقات التي تبناها مع دول الجوار مع سوء الاوضاع الداخلية للعراق ومزيد من الحروب الطائفية والفساد المالي والسياسي ادى الى اضعاف الدولة العراقية مما ادى الى دخول تنظيم الدولة الاسلامية داعش[17] وقد جرت الامور بشكل خلق اسباباً لمزيد من الضعف للعراق.

هذا ويمكن القول بأن ماحصل بالماضي هو التوقع الاكثر ترجيحا للحصول في المستقبل مع غياب رزانة الدولة وضعفها وفقدان امنها لذلك هناك احتمال بدخول العلاقات العلاقات العراقية التركية مرحلة اسوء اذا لم يتدارك المسؤولون في البلدين الامر ولم يسعوا نحو رفاه البلدين وابعاد الخطر عنهما.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ثالثاً :تعمق العلاقات

هو سيناريو ذو احتمال ضعيف فما يهم تركيا وسياستها الخارجية تجاه العراق هو الاستقرار الامني والحفاظ على سيادة العراق ومنع تقسيمه فضلاً عن نزع السلاح عن المليشيات المدعومة من دول الجوار ويتبعه وضع ميزانية موحده وهذا يؤدي الى استقرار امني وسياسي واجتماعي ولكن مايجري اليوم بعيد كل البعد عما تتمناه تركيا فالكورد يلوحون بالانفصال والبصره هددت بجعلها اقليم كنظيرتها كوردستان وضعف حكومة بغداد واقتصار هذه الحكومة على نفس الوجوه منذ عام 2003 ودخولها في متاهة الدولة العميقة بفساد سياسي وانهيار اقتصادي وديون تزداد تدريجياً، ووجود المليشيات التابعة لاشخاص ولائهم لايران يجعل هذا الاحتمال بعيد المنال، فلا يمكن ان تعمق العلاقات التركية العراقية بغياب السيادة الوطنية وفي ضوء غياب امني واضح.

اهم نتائج البحث وتوصياته:

توصلت الباحثة الى جملة من النتائج والتوصيات نذكر منها:

اولاً: النتائج

1- ان من ثوابت السياسة التركية اتجاه العراق ركيزتين اساسيتين هما وحدة العراق واستقراره.
2- ان الاوضاع السائده في المنطقة هي اوضاع قلقة بالنسبة لتركيا والعراق بل لكل دول المنطقة عامة فالسياسة في هذه المنطقة وفي هذه المرحلة في حالة مد وجزر.
3- ان حزب العدالة والتنمية والرئيس رجب طيب اردوغان أمام مرحلة حرجة للسياسة في المنطقة وذلك لان المصالح متداخلة ومتضاربة والدول العظمى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية لها استراتيجياتها الخاصة بها وتتضارب هذه الاستراتيجيات في كثير من الاحيان مع السياسة التركية.
4- ان العلاقات بين العراق وتركيا –لاسيما – بعد عام 2003 شهدت حالات من المد والجزر وتناقضاً شتى فبعض الاحيان الدولتان في وفاق واتفاق واحياناً اخرى تتأزم الاوضاع وتنذر بما لاتحمد عقباه.
5- مصير الدولتين – تركيا والعراق – مصير واحد ومصالحهما في كثير من الاحيان تتلاقى ولذلك على المسؤولين في الدولتين السعي نحو ارساء ثوابت لتحقيق هذه المصالح والابتعاد عما يضر بمستقبل العلاقة بينهما.

ثانياً: التوصيات

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

اما التوصيات فتتلخص بما يأتي:

1- ضرورة العمل من اجل ارساء علاقات طيبة بين الدولتين لآن الوشائج التي تجمع بينهما كثيرة جدا.

2- الحرص على عدم اضاعة الفرص لتمتين علاقات الدولتين ووضع المصالح الوطنية لهما فوق كل اعتبار لآن الدول الاجنبية التي تعمل في المنطقة لاترغب في لم شمل الدولتين ولذلك تسعى من اجل خلق مشاكل لاسيما في الحدود المشتركة بينهما.

3- السعي نحو تبني سياسة واقعية والتعامل مع الاحداث والمشاكل بروح وطنية بما يضمن مستقبلاً زاهراً لمواطني الدولتين

الهوامش

1- صباح فرحان عزام، قراءات في المشهد السياسي 2007، ط1، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، ، دمشق، ص ص 68-69

2- ستيفن – هـ لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط6، مطبعة اركان، 1985، ص-ص 376 - 379

3- احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر، وبشير نافع، ط2، مركز الجزيره للدراسات، ص 39.

4- حياة روبيح، التوجه الغربي في السياسة الخارجية التركية بعد نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2002، ص7.

5- حسام الطائي، الجغرافية السياسية الوعرة للعراق، جريدة الحياة، 18 فبراير/ شباط 2018

6- محمد كريم جبار، تركيا والتدخل العسكري في العراق، المؤسسة العسكرية التركية ودورها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، المركز الديمقراطي العربي ، ص ص 5-6.

7- محمد نور الدين، تركيا الصبغة والدور، مكتبة رياض الريس، ط1، بيروت، 2008، ص ص 238-239.

8- احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سابق، ص 39.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

9- منى العبيدي، بين الاقتصاد والارهاب ابعاد ودوافع الانفراج في العلاقات العراقية التركية، المركز الاقليمي للدراسات، القاهرة، 2014

10- حسن بكر احمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، العدد41، 2000، ص 43-44.

11- قيس العزاوي، نحو تطور دائم للعلاقات العراقية التركية، جريدة الجريده ، 2000، ص1.

12- هنري ج.باركي، تركيا والعراق اخطار وامكانات الجوار،معهد السلام الامريكي على الموقع https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr141_arabic

13- سونر چاغاپتاي و تايلر إيفانز، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق تعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي الى ضعفها مع بغداد

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-changing-relations-with-iraq-kurdista-14

15-عبد الجليل زيد المرهون، تركيا وقضية كركوك،مقال منشور على موقع http:www.abiyadah.com/2007/04/13 article 241356 html

16- Semih Idiz, Erdogan Rebuilds Ties to Iraq, al-monitor, 29-10-2013: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/10/erdogan-maliki-ties-rebuild-turkey-iraq-rapprochement.htm

17-العراق يرفض تقنين تركيا حصته المائية، الاتحاد، نسخة محفوظة، 6 مارس/ شباط/ 2018 على موقع واي باك مشين.

18-مُحَمَّد زاهر، حول العلاقات التركية العراقية الجديدة جريده القدس 10 نوفمبر 2014

*بسبب دخول داعش واحتلاله لثلث الارض الاراضي العراقية قلّ حجم التبادل التجاري بين البلدين وتقدر حالياً حجم التبادل التجاري الى 30 مليار دولار.